القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة (2000–2018)

The agricultural sector in Algeria: an assessment of performance and an analysis of the most important constraints it faces during the period (2000-2018).

Le secteur agricole en Algérie: une évaluation de la performance et une analyse des plus importantes contraintes auxquels il est confronté au cours de la période (2000-2018).

نسيبة معقال[1] *

تاريخ الإرسال: 2021/03/05 **تاريخ القبول:** 2021/06/27 **تاريخ النشر:** 2021/12/02

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)، مع مناقشة أهم المعيقات التي يعاني منها، معتمدين على المنهجين الوصفي والتحليلي. وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعبر المجهودات المالية الموجهة للاستثمار الفلاحي عن إرادة الجزائر في دفع عجلة التنمية، لكنها تبقى رهينة التقلبات في سوق النفط، ما يفسر تذبذبها. يعد الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي ضعيف، وهو ما يتضح من خلال العجز الكبير الذي يعاني منه كل من الميزانين التجاري الفلاحي والغذائي، وكذا ضعف مساهمته في الناتج المحلي الخام. تعاني الفلاحة الجزائرية من العديد من المعيقات، أهمها: ضعف استخدام المكننة، الأسمدة والمبيدات الحشرية، ضعف الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وتعتبر الندرة المائية أهم عائق تواجهه.

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي؛ الجزائر؛ أداء؛ عوائق.

Abstract :

This study aims to evaluate the performance of the agricultural sector in Algeria during the period (2000-2018), with a discussion of the most important constraints that it's suffering, relying on descriptive and analytical approaches. A set of results have been reached, the most important of which are: the financial efforts directed at agricultural investment express Algeria's will to promote development, but it remains hostage to fluctuations in the oil market, which explains its volatility. The economic performance of the agricultural sector in Algeria is weak, as evidenced by the large deficit of the agricultural and the food trade balances, as well as the faintness of its contribution to the GDP. The Algerian agriculture suffers from many obstacles: the weakness use of machinery, fertilizers and pesticides, the weakness of the national and foreign private investment, water scarcity is considered as the most important obstacle its faces.

Keywords: Agricultural Sector; Algeria; Performance; Contraints.

Résumé :

Cette étude vise à évaluer la performance du secteur agricole en Algérie, au cours de la période (2000-2018), avec une discussion des contraintes les plus importantes dont il souffre, en nous

*المؤلف المراسل

[1] Nousseiba Maougal, Mohamed Seddik Ben Yahia University of Jijel: Algeria, n.maougal@univ-jijel.dz.

appuyant sur des approches descriptives et analytiques. Un ensemble de résultats a été atteint, dont les plus importants sont: les efforts financiers orientés vers l'investissement agricole expriment la volonté de l'Algérie de promouvoir le développement, mais elle reste otage des fluctuations du marché pétrolier, ce qui explique sa volatilité. La performance économique du secteur agricole en Algérie est faible, comme en témoigne l'important déficit des balances commerciales agricoles et alimentaires, ainsi que la faiblesse de sa contribution au PIB. L'agriculture algérienne souffre de nombreux obstacles: la faiblesse de l'utilisation des machines, des engrais et des pesticides, la faiblesse des investissements privés nationaux et étrangers, la rareté de l'eau est considérée comme l'obstacle le plus important auquel elle est confrontée.
Mots clés : Secteur agricole; Algérie; Performance; Contraintes.

مقدمة

يرى العديد من الباحثين أن نمو القطاع الفلاحي هو أساس تطور الدول النامية، وبشكل خاص التي تمتلك منها الإمكانيات المادية، المالية البشرية والطبيعية اللازمة على غرار الجزائر. وهو ما أكده البنك الدولي في تقرير التنمية لسنة 2008 " إن نمو القطاع الفلاحي كان بذرة الأساس للثروة الصناعية منتصف القرن الثامن عشرة، كما أن نمو قطاع الفلاحة في الصين الهند والفيتنام يعتبر المبشر والعامل الرئيس لنشوء الصناعة في تلك البلدان ".

يعتبر القطاع الفلاحي حسب خبراء الاقتصاد من بين أهم القطاعات إلى جانب قطاعات السياحة، الطاقة، المناجم...الخ، والتي تشكل منفذا هاما للجزائر للتخلي عن صفة الدولة الريعية، ولتجنب لا استدامة تمويل الخزينة العمومية كنتيجة للتقلبات التي يعرفها سوق المحروقات من حين لآخر. وهذا خصوصا في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الجزائر بفعل الانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ المنتصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا، وما ترتب عنه من تراجع كبير في مداخيلها، وما يمكن أن ينجر عن هذا الوضع من تبعات اجتماعية وأمنية سلبية خطيرة.

يمثل القطاع الفلاحي المتطور والمنتج المسؤول الرئيس عن ضمان الأمن الغذائي بالجزائر، فهو يعنى بتجسيد أعلى مستويات الركيزة الأولى له ممثلة في توفير الإمدادات الغذائية الكافية لأفراد المجتمع محليا من إنتاجه (تحقيق الاكتفاء الذاتي). كما يعد دافعا رئيسا لنمو القطاعات الأخرى، فيعتبر الخط الخلفي للقطاع الصناعي، بحيث يمده بالمواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية، وكذا قطاع التجارة الخارجية الذي يروج منتوجاته سواء على المستوى المحلي أو الخارجي ما يساهم في تحصيل العملة الصعبة. وهو اليوم قطاع حساس في الجزائر، لاسيما في ظل التحولات التي تعرفها الأسواق الدولية للغذاء من سياسات لاحتكاره، غلاء في أسعاره، استعماله كسلاح، استخدامه في إنتاج الوقود الحيوي،...الخ، وما يمكن أن يرافقها من خطر لتعطل للإمدادات الغذائية المتأتية من التجارة الخارجية.

أ. إشكالية البحث: تسعى الجزائر جاهدة لتحسين مستوى مساهمة قطاعها الفلاحي في التنمية الاقتصادية، والذي يتضح نموه وتطوره عبر تتبع وتقييم المؤشرات المعبرة عن أداءه الاقتصادي عبر الزمن، وتحليل ما يواجهه من معيقات، وكذا من خلال مقارنة أوضاعه بدول مشابهة لها. سنحاول من خلال هذه الورقة العلمية تقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر بالاعتماد على مناقشة منظومة من المعايير والمؤشرات المختارة المعبرة عن ذلك، كما سنسلط الضوء على أهم عوائق النهوض بهذاء القطاع الاستراتيجي. ومن هنا تبرز معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن تلخصيها في التساؤلات التالية: **هل تعبر المؤشرات الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر عن تحسن في أداءه خلال الفترة (2000–2018) ؟. وما هي أهم العوائق التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر؟.**

ب. أهداف البحث: نرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تقديم تقييم موضوعي للأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر.
- تسليط الضوء على أهم القيود والعوائق التي تواجهها الفلاحة الجزائرية.
- محاولة استنباط بعض الاقتراحات التي من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

ت. منهجية البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي في جمع البيانات والمعلومات المساعدة على وصف متغيرات الدراسة من مختلف المراجع وقواعد البيانات المتاحة، وعبرنا عنها تعبيرا كميا وكيفيا دون تحيز منا، وقمنا بعد ذلك بالتحليل الدقيق لها بعد تنظيمها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة والمغرى بالنسبة للإشكالية المطروحة.

ث.الدراسات السابقة: تعتبر الدراسات السابقة بالنسبة لأي باحث نقطة الانطلاق لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند عليها بحثه الحالي. من أهم الدراسات السابقة التي تمكنا من الاطلاع عليها ما يلي:

– دراسة الباحثة "مزلف سعاد" بعنوان: " آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة (2000–2017). وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه منشورة، نوقشت بجامعة الجلفة خلال السنة الجامعية 2020/2019. هدفت الباحثة إلى تقييم مختلف الآليات من سياسات وهياكل وبرامج داعمة بهدف ترقية وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب. وذلك باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: امتلاك الجزائر والمغرب الإمكانيات الطبيعية والبشرية مما يجعل للقطاع الفلاحي

دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الوطني لكل منهما، ساهمت السياسات الفلاحية التي اتبعتها الجزائر والمغرب بداية من سنة 2000 في تطوير الأنشطة الفلاحية بزيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم الإنتاج.

– دراسة الباحثين "بوخرص عبد الحفيظ" و "زواق الحواس"، موسومة بـ"دور الدعم الجبائي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر". وهي عبارة عن مقال منشور عام 2017 في مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة بسكرة. رمت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الدعم الجبائي الممنوح للقطاع الفلاحي في الجزائر ومدى إسهامه في تطوير هذا القطاع من جهة، وتطوير مساهمة القطاع في الاقتصادي الوطني من جهة أخرى. اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: حظي القطاع الفلاحي في الجزائر بالكثير من الدعم في المجال الجبائي إلى درجة اعتباره من القطاعات التي تبقى خارج دائرة الإخضاع الضريبي. عدم التنويع في أساليب الدعم الجبائي في إطار السياسة الضريبية المنتهجة في الجزائر قلص من فعاليتها في تطوير الاستثمار الفلاحي. الضعف المسجل في انسياب الاستثمارات نحو القطاع الفلاحي في الهيئات المختلفة يبرز القصور المسجل في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

– دراسة الباحثين "محي الدين محمود عمر" و"بوخرص محمد أمين"، بعنوان: "أهمية القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر". وهي عبارة عن مداخلة منشورة. هدفت الورقة العلمية إلي تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كأحد أهم البدائل المطروحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر. وذلك من خلال دراسة الوضع الحالي للقطاع الفلاحي، وتحديد آثاره على المؤشرات الاقتصادية الإجمالية بشكل عام وعلى النمو الاقتصادي بشكل خاص باعتباره أحد أهم محددات التنمية. وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي له دور مهم في تكوين الثورة، وخلق فرص العمل، هذا على الرغم من المعوقات العديدة التي يواجهها، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إيلاءه المزيد من الاهتمام.

1– مؤشرات أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)

تعبر المؤشرات الاقتصادية عن الميزانيات والاستثمارات التي بذلتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي من جهة، كما تعكس الأداء الاقتصادي له من جهة ثانية. وفيما يلي تفصيل لها:

1–1 الاعتمادات المالية العمومية المخصصة للقطاع الفلاحي

عملت الجزائر على إعطاء القطاع الفلاحي حقه في التنمية الاقتصادية منذ استقلالها عبر العديد من الخطط التنموية، والتي لم تحقق النتائج المرجوة منها، خاصة فيما تعلق بتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي. وقد حاولت مضاعفة

مجهوداتها بداية من الألفية الثالثة نظرا لارتفاع الطلب الوطني على المنتجات الفلاحية وخاصة الغذائية منها بسبب الزيادة السكانية وتحسن مستويات المعيشة، وفي محاولة منها لإيجاد قطاعات بديلة للثروة غير قطاع المحروقات، والذي عرفت إيراداته تراجعا بداية من المنتصف الثاني من سنة 2014. يمكن توضيح تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي من ميزانيات الاستثمار السنوية للدولة والمدرجة ضمن قانون المالية وقانون المالية التكميلي بقيمتها السنوية النهائية خلال الفترة (2000-2018) في الشكل البياني رقم (01).

الشكل -1-: تطور اعتمادات الاستثمار العمومي الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2018)

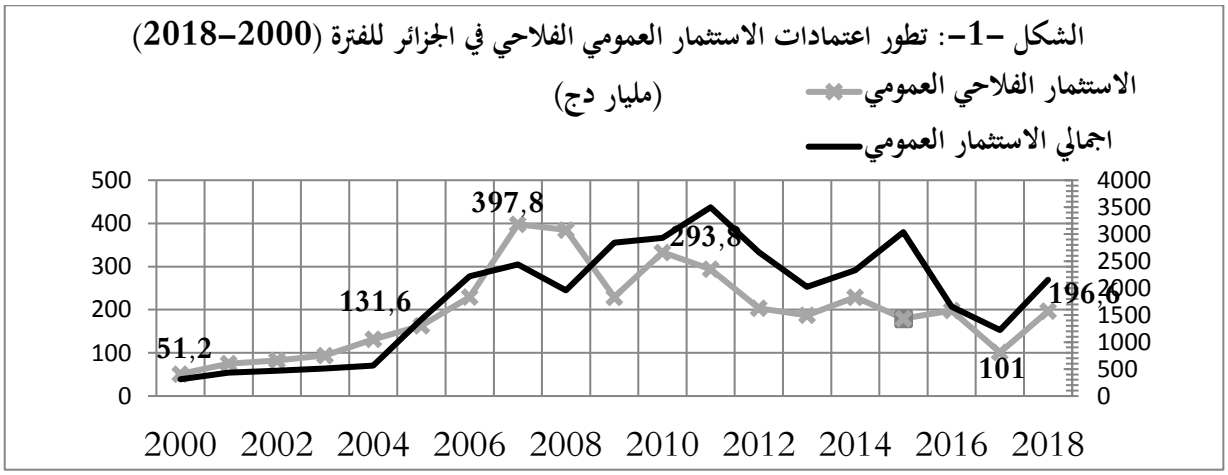

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (الأمانة العامة للحكومة، 2000-2018)

يتضح من الشكل رقم (01) أن قيمة مخصصات الاستثمار العمومي الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر عرفت زيادة مضطردة خلال الفترة (2000-2007)، حيث تجاوزت 100 مليار دج بداية من عام 2004، ووصلت للذروة عام 2007 بقيمة 397.8 مليار دج، ما يمثل 16.3% إجمالي قيمة الاستثمارات العمومية، ويعادل تقريبا تسعة مرات اعتمادات الاستثمار الفلاحي العمومي لعام 2000. يتبين كذلك أن قيمة الاعتمادات العمومية الموجهة للاستثمار في القطاع الفلاحي متذبذبة عموما خلال الفترة (2008-2018)، غير أنها عاودت الانخفاض بشكل ملحوظ بداية من سنة 2011، مسجلة أدنى مستوى لها منذ سنة 2004 عام 2017 بقيمة 101 مليار دج.

نميز من نفس الشكل بالنسبة لأهميتها النسبية من إجمالي قيمة الاستثمارات العمومية ما بين فترتين، متذبذبة للفترة (2000-2008) بمتوسط 16.7%، وهي أكبر من أهميتها النسبية للفترة (2009-2018)، والتي انخفضت خلالها لمتوسط 8.9% ووصلت لأدنى مستوى بنسبة 5.9% عام 2015، هذا بسبب توجيه الجزائر للجزء الأكبر من ميزانية الاستثمار العمومي-في ظل حتمية تحديد الأولويات نتيجة للتدهور الكبير لإيرادات الميزانية العمومية بسبب تراجع أسعار النفط بداية من سبتمبر 2014- لاستكمال مشاريع قطاع المنشآت القاعدية بالدرجة الأولى، حيث شكلت اعتماداته 29.31% إجمالي الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2018) (الأمانة العامة للحكومة، 2000-2018).

اعتمدت الجزائر إضافة للمبالغ المالية الموجهة للاستثمار العمومي الفلاحي مجموعة من البرامج التنموية لهذا القطاع فيما عرف ببرامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2019)، حيث بلغت إجمالي المخصصات المالية الموجهة له ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 65.4 مليار دج، و312 مليار دج في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009، وارتفعت لأكثر من 1000 مليار دج في البرنامج الخماسي (2010-2014) (بوفليح، 2014، صفحة 7).

تعبر المجهودات المالية الموجهة للاستثمار العمومي عامة والفلاحي خاصة عن إرادة الجزائر في دفع عجلة التنمية، لكنها تبقى رهينة التقلبات في سوق المحروقات، ما يفسر تذبذبها، وهنا تثار العديد من التساؤلات بشأن استدامة تمويل الخزينة العمومية والمرتبط أساسا بمداخيل الجباية البترولية. وقد انخفضت إجمالي الاستثمارات العمومية سنة 2018 إلى 61.5% قيمتها عام 2011 (الذروة)، هذا كنتيجة لتراجع إيرادات الجزائر المعتمدة أساسا على الجباية البترولية، أين انخفض متوسط سعر برميل النفط الجزائري "صحاري بلاند" من 112.92 دولار عام 2011 إلى 55.65 دولار/للبرميل كمتوسط للفترة (2015-2018) **(OPEC, 2019)**.

2-1 تطور الميزان التجاري الفلاحي للفترة (2000-2018)

يعتبر الميزان التجاري الفلاحي من المؤشرات الاقتصادية الكمية المعبرة بشكل دقيق عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر، بحيث يمكن من توضيح الأداء الاقتصادي لهذا القطاع من خلال تسليط الضوء على حجم الصادرات والواردات الفلاحية (WTO, 2001, p. 216)، ومن ثم تحديد عجز أم فائض، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل (02):

شكل -2-: تطور الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر للفترة (2000-2018) (مليون دولار أمريكي: أسعار جارية)

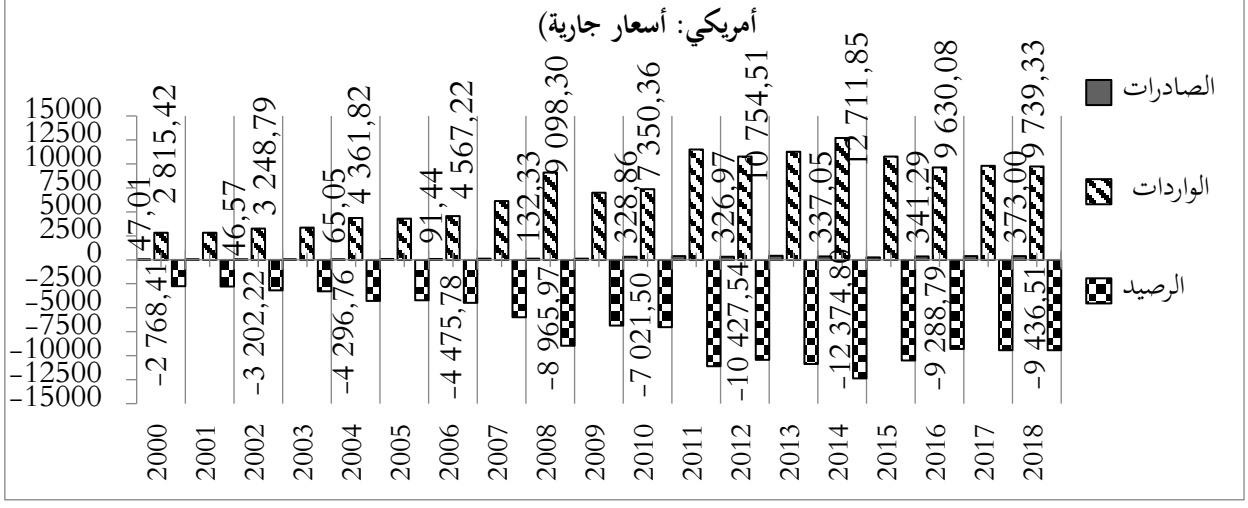

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف: (WTO, 2019), (DGD, 2019, pp. 3, 15) .

يتضح من الشكل البياني رقم (02) أن الميزان التجاري الفلاحي الجزائري يسجل عجزا في رصيده منذ سنة 2000 حتى عام 2018، وقيمته في ارتفاع مستمر من 2.76 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى أكثر من 10 مليار دولار كمتوسط للفترة (2011-2018)، هذا رغم الجهود المادية والمالية التي بذلتها الدولة للنهوض بهذا بالقطاع. تعتبر نسبة تغطية الصادرات للواردات الفلاحية كما يوضح الشكل جد ضعيفة، بحيث بلغت 2.46% كمتوسط للفترة (2000-2018)، وفي أحسن حالاتها قدرت بـ3.82% عام 2018، ما يعني أن عملية استيراد المنتجات الفلاحية تستنزف العملة الصعبة للدولة بشكل كبير. يفسر عجز الميزان التجاري الفلاحي بضعف الصادرات الفلاحية الجزائرية بشكل كبير مقارنة مع وارداتها الضخمة، هذا خاصة فيما تعلق باستيراد السلع الغذائية التي شكلت 92.2% إجمالي وارداتها الفلاحية خلال الفترة (2000-2018) **(WTO, 2019a)**. يمكن على سبيل المقارنة بين تطور وضع الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر مع كل من المغرب وتونس أن ندرج الجدول التالي:

الجدول -1-: الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر مقارنة مع المغرب وتونس للفترة (2001-2017).

الوحدة: مليون دولار أمريكي (أسعار جارية).

البيان		السنوات								
		01	03	05	07	09	11	13	15	17
الجزائر	الصادرات	39	57	72	101	120	377	413	247	370
	الواردات	2826	3361	4280	6110	6995	11489	11270	10761	9806
	الرصيد	2787-	3304-	4208-	6009-	6875-	11112-	10857-	10514-	9436-
	التغطية%	1.38	1.69	1.68	1.65	1.71	3.28	3.66	2.29	3.77
المغرب	الصادرات	1603	2039	2575	3009	3451	3990	4334	4588	5534
	الواردات	1936	2041	2774	4691	4402	6531	5673	4893	5707
	الرصيد	333-	2-	199-	1682-	951-	2541-	1339-	305-	173-
	التغطية %	82.80	99.90	92.83	64.14	78.40	61.09	76.40	93.77	96.97
تونس	الصادرات	568	676	1155	1516	1405	1885	1734	2091	1580
	الواردات	1065	1317	1450	2298	2023	3193	3010	2653	2647
	الرصيد	497-	641-	295-	782-	618-	1308-	1276-	562-	1067-
	التغطية %	53.33	51.33	79.66	65.97	69.45	59.04	57.61	78.82	59.69

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف: **(WTO, 2019)**.

يتضح من الجدول أعلاه أن وضع الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر جد متأزم، حيث لم يتجاوز معدل تغطية صادراتها الفلاحية لوارداتها كمتوسط للفترة (2001-2017) نسبة 2.35%، وبالمقارنة بجارتيها المغرب وتونس، أين سجلت الصادرات الفلاحية للأولى نسب تغطية عالية لوارداتها، قدرت في المتوسط للفترة (2001-2017) بـ82.92%، بينما حققت الصادرات الفلاحية في الثانية نسب تغطية جيدة قدرت في المتوسط لنفس الفترة بـ63.88%. هذا بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر مقارنة بهما، وخاصة الطبيعية منها، أين تقدر إجمالي مساحتها الفلاحية بـ41.4 مليون هكتار، بينما في المغرب هي 30.04 مليون هكتار، وفي تونس 9.9 مليون هكتار **(WB, 2019)**. نشير أن الفروقات يمكن أن تعزى بشكل رئيس لضعف الإنتاج الفلاحي نسبة إلى الطلب عليه في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، وهذا راجع لتخلف الفلاحة الجزائرية مقارنة بهما، وخاصة ما تعلق بضعف الاعتماد على الزراعة المروية، ضعف استخدام الأسمدة والمبيدات والحشرية، وضعف الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي (سيتم مناقشتها ضمن العوائق).

1-3 تطور الميزان التجاري الغذائي للفترة (2000-2018)

يعد استقرار الإمدادات الغذائية للأفراد ركيزة أساسية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية من الخارج خاصة بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية ما يعرضها لخطر تعطل إمداداتها الغذائية بسبب الأزمات السياسية (استخدام الغذاء ضدها كسلاح)، الاقتصادية (انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية أو ارتفاع أسعاره) أو المناخية (انخفاض عرض الغذاء في السوق الدولية بسبب الكوارث المناخية أو الطبيعية بشكل عام). تعبر التبعية المرتفعة للواردات الغذائية من السلع الرئيسية عن ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر، وهو ما يؤدي إلى استنزاف عملتها الصعبة بسبب ضعف تغطية صادراتها الغذائية لوارداتها، هذا كما يوضح الشكل البياني التالي:

الشكل –3–: تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر للفترة (2000–2018) (مليون دولار أمريكي: أسعار جارية)

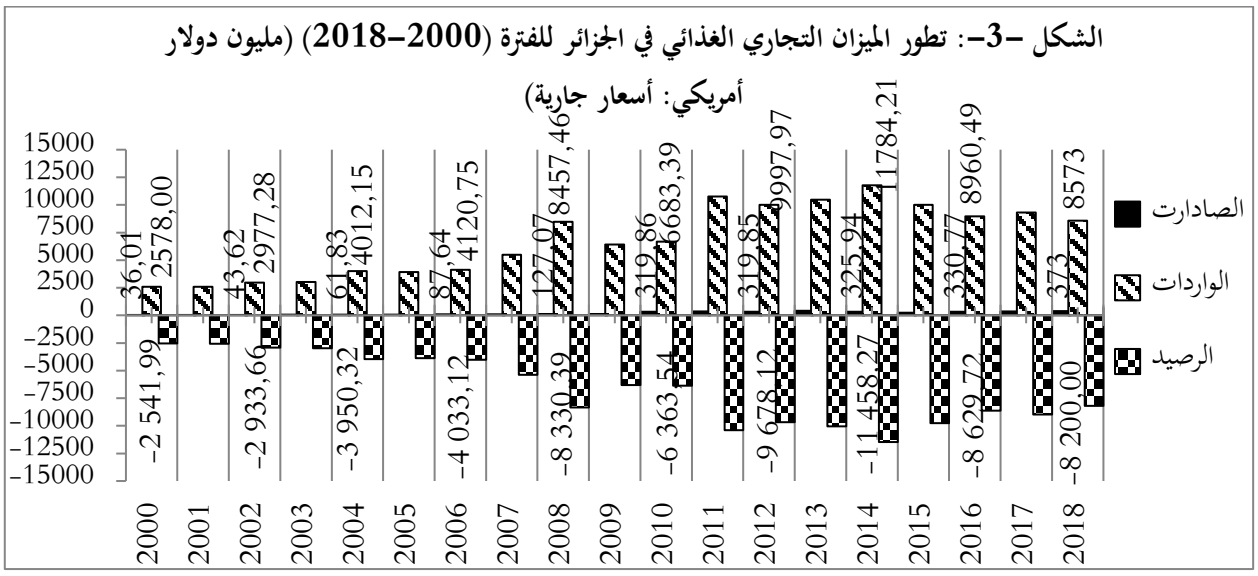

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف:(WTO, 2019a), (DGD, 2019, p. 15)

يتبين من الشكل البياني رقم (03) أن قيمة الواردات الغذائية في الجزائر عرفت ارتفاعا مضطردا خلال الفترة (2000-2008) من 2.578 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 8.457 مليار دولار سنة 2008، أي بزيادة قدرها 5.879 مليار دولار، وبمتوسط زيادة سنوية 653.222 مليون دولار. الملاحظ أيضا من نفس الشكل أن قيمة الواردات الغذائية عرفت تذبذبا خلال الفترة (2009-2018)، حيث انخفضت عامي 2009 و2010 مقارنة بسنة 2008 ومن ثم عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ بمتوسط 9.983 مليار دولار خلال الفترة (2011-2018)، وهي قيمة أكبر من مستوى واردات عام 2008. تفسر هذه الزيادة بشكل عام بارتفاع حجم الواردات الغذائية الجزائرية كنتيجة لارتفاع عدد السكان وتحسن مستوى معيشتهم من ناحية، مقابل استيراد الجزائر للسلع الغذائية من السوق الدولية بأسعار مرتفعة، هذا مع عجز الفلاحة الوطنية عن تلبية الطلب المحلي على الغذاء من ناحية أخرى. كما يفسر تذبذب قيمة الواردات الغذائية ما بعد عام 2008 بتذبذب أسعار السلع الغذائية التي تستوردها الجزائر من السوق الدولية ما بعد أزمة الغذاء العالمية لنفس السنة (FAO, 2015, pp. 23, 24, 131).

نشير أن انخفاض قيمة الواردات الغذائية سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 يعود للتراجع الذي عرفته أسعار السلع الغذائية المستوردة، وبشكل خاص مسحوق (بودرة) الحليب، في سياق تراجع السعر العالمي لهذا المنتج بـ32.1% (BA, 2015, p. 3). كما نشير كذلك إلى انخفاض قيمة واردات الجزائر من هذا المنتج، من 2 مليار دولار سنة 2014 إلى 1.4 و1.09 مليار دولار عامي 2017 و2018 على الترتيب، وهو ما يفسر تراجع إجمالي قيمة الواردات الغذائية خلال هاتين السنتين مقارنة بعام 2014 (Ministère des finances, 2019).

نلاحظ من نفس الشكل أيضا أن صادرات الجزائر من الغذاء ضعيفة جدا مقارنة مع الواردات، وقد بلغت في أحسن حالاتها 405 مليون دولار سنة 2013، هذا ما يفسر العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري الغذائي للفترة (2000-2018)، وقد بلغ أعلى مستوياته سنة 2014 بـ-11.784 مليار دولار أمريكي. تعد نسبة تغطية صادرات الجزائر الغذائية لوارداتها ضعيفة جدا، حيث تقدر كمتوسط للفترة (2000-2018) بـ2.54%. يؤدي ضعف هذه النسبة إلى لجوئها إلى مصادر أخرى لتمويل عملية الاستيراد، من أهمها فائض قيمة الميزان التجاري لسلع المحروقات، وهو ما يستنزف العملة الصعبة من جهة، ويطرح تهديد عدم استدامة هذا النمط من التمويل من جهة ثانية.

1-4 مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الخام (2000-2018)

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى تبعا لطبيعة اقتصادها أو الأولوية التي توليها لقطاع عن آخر، وهنا نميز بين الاقتصاد الصناعي، اقتصاد الريع الذي يعتمد على مداخيل المحروقات (الجزائر كنموذج)، فلاحي أو خدمي. كما نشير بوجود دول تمزج بين نموذجين أو بين مختلف النماذج السابقة الذكر بنسب متقاربة أو متفاوتة من زمن لآخر. يمكن أن نوضح نسب مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الشكل البياني رقم 04.

الشكل -4-: تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الخام مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر للفترة (2000-2018)

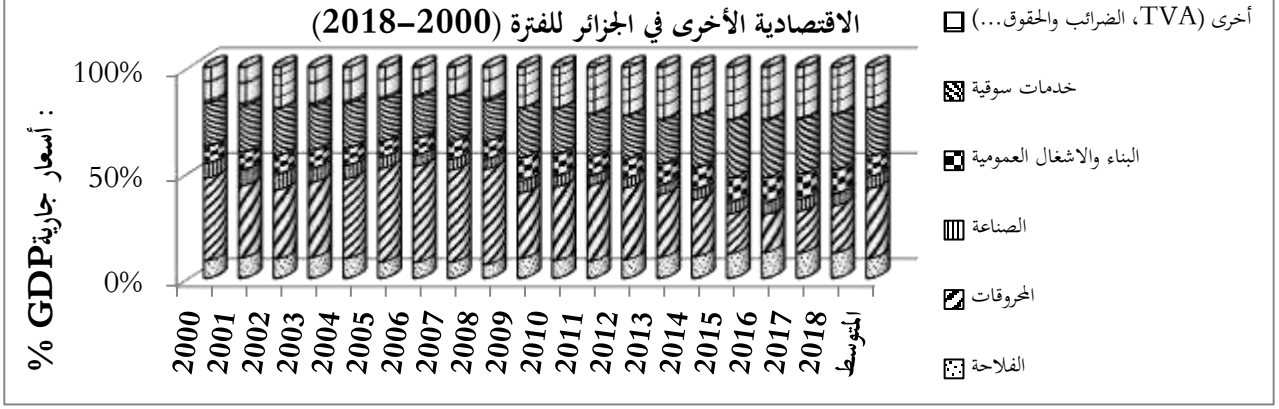

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف: .(ONS, 2000-2018)

يتضح من الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر رغم أهميتها النسبية تعد ضعيفة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث سجل للفترة (2000-2018) متوسط نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام يقدر بـ9.41% وهي ثاني أضعف نسبة في القطاعات المنتجة بعد القطاع الصناعي (5.64%)، وقد بلغت هذه النسبة أضعف مستوياتها سنة 2008 بـ6.58% كنتيجة لضعف الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف الذي عرفته الجزائر

خلالها، ووصلت لأقصى مستوياتها سنة 2016 بـ12.29%. تعد نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر عفوية نظرا لارتباط إنتاجها الفلاحي بالقيود المناخية المتغيرة، ونتيجة لاعتماد الجزائر على الموارد المتأتية من قطاع المحروقات، ما تسبب في كبح وتعطيل التنمية خارجه، خصوصا خلال الفترة الذهبية (2001-2014).

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، حيث ساهم قطاع المحروقات في المتوسط بـ33.18% من قيمة الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2018)، كما تمثل صادرات المحروقات في المتوسط 98% من هيكل صادراتها للخارج، وشكلت نسبة 50.23% إيرادات الموازنة العامة للدولة كمتوسط للفترة (2000-2018) (الأمانة العامة للحكومة، 2000-2018)، وهو ما يجعل تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر رهينة التقلبات في قطاع المحروقات. نشير أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي الخام سجلت أدنى مستوى لها منذ عام 2000 خلال الفترة (2015-2018) بمتوسط 19.78%، مقارنة مع متوسط نسبة مساهمة 36.75% للفترة (2000-2014)، وهذا كنتيجة لتدهور أسعار برميل النفط الجزائري منذ السداسي الثاني من عام 2014 كما أشرنا سابقا.

1-5 مساهمة الفلاحة في العمالة (2000-2018)

يشكل العمل الفلاحي عاملا أساسيا لدفع النمو الاقتصادي في الجزائر، هذه الأخيرة بحثت منذ استقلالها عن تكوين نسيج قوة عاملة موزعة على مختلف القطاعات لخلق مصادر متنوعة من الثروة، منها القطاع الفلاحي، هذا من خلال تسطير العديد من البرامج، بدءا من برنامج التسيير الذاتي سنة 1963 ووصولا إلى البرنامج الخماسي (2015-2019)، كما حاولت بعث العديد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية العمومية، وعملت على دعم المشاريع الخاصة ذات الطابع الفلاحي (تسهيلات الحصول على القروض الفلاحية من خلال بنك متخصص، مشاريع دعم الشباب ومشاريع دعم البطالين ذات الطابع الفلاحي). لكن كل هذه المجهودات لم تساهم في تحسين استيعاب وجذب القطاع الفلاحي للعمالة في الجزائر مقارنة مع القطاعات الأخرى، هذا كما يوضح الجدول التالي:

الجدول -2-: تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة في الجزائر للفترة (2000-2018)

البيان / السنوات	2000	2003	2006	2009	2012	2015	2018
الفلاحة	22.04	21.13	18.15	13.11	8.97	8.66	9.30
الصناعة	13.37	12.03	14.25	12.61	13.13	13.0	11.7
بناء وأشغال عمومية	11.73	11.97	14.18	18.14	16.35	16.76	16.1

تجارة وخدمات	52.86	54.87	53.42	56.14	61.55	61.58	62.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع متنوعة، لاسيما: (APS, 2019)(ONS, 2016, p. 4) (ONS, 2015, p. 4) (ONS, 2013, pp. 61-63).

يتبين من معطيات الجدول رقم (02) أن هناك تفاوت في مساهمة القطاعات الاقتصادية في العمالة في الجزائر، حيث نلاحظ أن القطاع الفلاحي منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 كان يستحوذ على المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة والخدمات بنسبة تجاوزت 18%، ثم عرفت مكانته تراجعا مستمرا، أين احتل المرتبة الثالثة عام 2009 بعد قطاع التجارة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، واحتل المرتبة الأخيرة من حيث نسبة مساهمته في العمالة مرتبا بعد القطاع الصناعي خلال الفترة (2012-2018). يمكن تفسير التراجع المستمر لمساهمة القطاع الفلاحي في العمالة في الجزائر بمجموعة من العوامل أهمها:

- عدم وجود تأمينات للعمالة ضد حوادث العمل، هذا لكونها عمالة لا تخضع للأطر القانونية؛
- اتسام العمل في القطاع الفلاحي في الجزائر بالموسمية وعدم الاستقرار (مناصب غير قارة)؛
- جاذبية المدن للعمالة لتوفرها على المرافق الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي يحتاجها الفرد؛
- ثقافة الفرد في الجزائر وبشكل خاص الشباب الذين يفضلون الأعمال ذات المجهود البدني الضعيف؛
- اتسام العمل في القطاع الفلاحي باقتصار عمالته غالبا على أفراد الأسرة، فالأجير استثناء؛
- هجرة القوى العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، والنمو السريع الذي عرفته، خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- سياسة الدولة التفضيلية للاستثمار الفلاحي في الصناعات الغذائية الكبرى على حساب الفلاحين الصغار .(Bessaoud, 2017, p. 7)

يتضح ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة في الجزائر بمقارنته مع دول مجاورة كالمغرب، والتي يساهم لديها بنسبة 38.09% عام 2018، كما يبرز هذا الضعف بالمقارنة مع مساهمة هذا القطاع في العمالة على مستوى العالم والدول العربية، والتي بلغت عام 2018 28.27% و21.44% على الترتيب(WB, 2019) .

2- أهم المعيقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر

تعاني الفلاحة الجزائرية من العديد من القيود والمشاكل التي عرقلت عملية النهوض بها. سنناقش في هذا العنصر بنوع من التفصيل أهمها –على سبيل الحصر لا الشمول– متقيدين بحجم الورقة العلمية من جهة، وسنحاول الإشارة لبقية القيود والمشاكل بشيء من التلخيص كإثراء للمحتوى من جهة ثانية.

2–1 تراجع المساحة الفلاحية وتشتتها

يوضح الجدول (03) تطور المساحة الفلاحية نسبة إلى إجمالي المساحة الكلية في الجزائر خلال الفترة (1962–2018).

الجدول –3–: تطور المساحة الفلاحية إلى إجمالي المساحة في الجزائر خلال الفترة (1962–2018).

البيان/ السنوات	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2018
المساحة الفلاحية (مليون هكتار)	44.9	45.3	39.1	38.8	39.8	41.4	41.3
% من إجمالي المساحة	18.85	19.06	16.41	16.31	16.73	17.39	17.36

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف: (WB, 2019) :.

يتبين من الجدول أعلاه أن المساحة الفلاحية في الجزائر تراجعت بـ3.6 مليون هكتار عام 2018 مقارنة بسنة 1962. كما نلاحظ أن نسبتها إلى إجمالي المساحة سجلت ارتفاعا في الفترة (1962–1972) بمعدل 0.21% (فترة اعتماد نموذجي التسيير الذاتي والثورة الزراعية)، ومن ثم عرفت تذبذبا خلال الفترة (1982–2018)، لكنها تبقى دون مستوى سنة 1962. يمكن أن نرجع انخفاض المساحة الفلاحية بشكل رئيس لعامل النمو الديمغرافي المتسارع الذي شهدته الجزائر، خاصة خلال الفترة (1970–1990) أين بلغ في المتوسط 2.88% سنويا، وتجاوز معدل 3% سنويا في الفترة (1980–1985)، وقد نتج عنه ارتفاع في معدل التمدن على حساب الأراضي الفلاحية، أين انتقل من 39.5% سنة 1970 إلى 72.62% عام 2018 (WB, 2019).

تقدر المساحة الصالحة للفلاحة في الجزائر بـ8.4 مليون هكتار سنة 2018 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 5)، وهي تمثل نسبة ضعيفة (20.3%) من المساحة الفلاحية التي تمتلكها. يعبر تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة عن تأثير زيادة عدد السكان عليها. يمكن أن نوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة (1962–2018) من خلال الجدول التالي:

الجدول –4–: تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة (1962–2018).

البيان / السنوات	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2018

نصيب الفرد (هكتار/ للفرد)	0.53	0.41	0.33	0.27	0.23	0.20	**0.19**
فرنسا (المساحة الفلاحية:28.7 مليون هكتار؛ الصالحة للفلاحة: 18.35 مليون هكتار).							**0.27**
إسبانيا (المساحة الصالحة للفلاحة:26.26 مليون هكتار؛ الصالحة للفلاحة:12.33 مليون هكتار).							**0.26**

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف: (WB, 2019) (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 4).

يتضح من الجدول رقم (04) أن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر سجل انخفاضا كبيرا بـ0.34 هكتار خلال الفترة (1962-2018) وبمتوسط 0.00607 هكتار/السنة. يمكن أن نفسر هذا التراجع في نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة بمجموعة من العوامل، من أهمها:

- ارتفاع عدد سكان الجزائر بشكل أكبر من زيادة مساحتها الصالحة للفلاحة خلال الفترة (1962-2018)، حيث نمى عدد السكان بمتوسط 0.523 مليون نسمة سنويا، مقارنة بزيادة ضعيفة في إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة تقدر بـ0.040 مليون هكتار سنويا (WB, 2019). هذا إلى جانب نمو التحضر السكاني وتمركزه في مناطق التل الشمالي والتي تتضمن أخصب الأراضي (CNES, 2004, p. 32).

- ضعف استصلاح الأراضي الفلاحية في الجزائر، أين يعد نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر ضعيف مقارنة بدول أقل مساحة فلاحية وأكثر سكانا منها، حيث بلغ نصيب الفرد من المساحة الصالحة للفلاحة 0.27 هكتار/للفرد بفرنسا و0.26 هكتار/للفرد في إسبانيا، وهي دول تمثل مساحتها الفلاحية 70% و65% على الترتيب المساحة الفلاحية للجزائر. هذا مع الإشارة أن مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة غير المستغلة في الجزائر يتجاوز 2 مليون هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 5).

تعاني الجزائر إضافة إلى تراجع المساحة الصالحة للفلاحة وعدم استغلال جزء معتبر من الصالحة منها، من تشتت الأراضي الفلاحية، حيث أن قيمة معامل جيني (GINI Coefficient) الدالة على توزيع الأراضي تساوي 0.65 وهو بعيد عن 0.3، أي لا توجد عدالة في توزيع المساحة الفلاحية على عدد المستثمرات، حيث يحوز عدد كبير من المستثمرين (75.5%) على مساحات صغيرة جدا لا تتجاوز العشرة هكتارات، وتمثل 5.2% من إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة، بينما يحوز 24.5% المتبقين على المساحات الكبيرة المتبقية والتي تمثل 84.8% إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة (GRAIN, 2014, p. 2). ولو نظرنا إلى مشكلة الملكية لوجدنا أن 3.47 مليون هكتار دون سند ملكية و3.9 مليون هكتار خاضعة لقانون الإرث، وهو ما يصعب في الحالتين الاستفادة من الأراضي بشكل مثالي، وخاصة فيما تعلق بالحصول على القروض الفلاحية (عماري، 2014، صفحة 116).

2-2 الندرة المائية

تعاني الجزائر على غرار العديد من دول العالم من الندرة المائية، أين عرف نصيب الفرد من المياه المتجددة لديها تراجعا كبيرا، من 998.3 م^3/للفرد/السنة عام 1962 (FAO, 2019) إلى 297.6 م^3/للفرد/السنة سنة 2016 (IPMED, 2019, p. 3)، وهو يقع تحت حد الندرة المطلقة لمؤشر "فالكينمارك" المقدر بـ500م^3/للفرد/السنة (Falkenmark , Lundqvist , & Widstrand , 1989, pp. 260-261)، وكذا تحت عتبة منظمة الصحة العالمية المساوي لـ400م^3/الفرد/السنة (PNUD, 2009, p. 3)، وهو أقل بشكل كبير عن المتوسطين الإقليمي والعالمي المقدران عام 2016 بـ3213 و5740 م^3/للفرد/السنة على الترتيب (FAO, 2018, pp. 46-47).

تعتمد الجزائر بفعل معاناتها من ندرة الموارد المائية بشكل أكبر على الزراعة البعلية القائمة على مياه التساقط، هذا مقارنة بالزراعة المروية المرتكزة على مصادر المياه السطحية والجوفية والمياه العادمة المعالجة. تقدر مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية المعتمدة على مياه التساقط في الجزائر سنة 2016 بـ4.198 مليون هكتار ما يمثل 77.12% إجمالي المساحة المزروعة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018، صفحة 5)، بينما بلغت المساحة المروية 1.136 مليون هكتار، تخصص لريها 6.7 مليار م^3/السنة، ما يمثل 66% إجمالي حجم المياه الموجهة لمختلف قطاعات الاستخدام (وزارة الموارد المائية، 2016)، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن حجم تخصيص المياه للقطاع الفلاحي في الجزائر يعد ضعيفا، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول -5-: متوسط نصيب الفرد من إجمالي حجم الطلب على المياه الفلاحية في الجزائر ودول مختارة عام 2016. الوحدة: م^3/للفرد/السنة

البيان	نصيب الفرد	من إجمالي الاستخدامات	البيان	نصيب الفرد	من إجمالي الاستخدامات
الجزائر	158	%66	مصر	636	%79
المغرب	294	%87	المتوسط العالمي	370	%69
تونس	329	%77	الحد الأدنى لفالكينمارك	400	/

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف:.(FAO, 2019), (Chenoweth, 2008, p. 8)

يتبين من معطيات الجدول رقم (05) أن نسبة تخصيص الجزائر للموارد المائية للقطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة مع المتوسط العالمي، ومع معدلات التخصيص في دول إقليمية أخرى لها نفس المناخ، ويتضح الضعف بشكل أدق بمقارنة

متوسط نصيب الفرد فيها من الموارد المائية الموجهة للقطاع الفلاحي بنظيره في العالم، مصر، تونس والمغرب، بحيث يمثل منه 42.7%، 24.8%، 48% و53.7% على الترتيب.

قدر نصيب الفرد من الموارد المائية المستخدمة فلاحيا في الجزائر بـ158م^3/للفرد/السنة، وباعتبار معظم أراضي الجزائر يسودها المناخ الجاف وشبه الجاف نجد أن هذا الحجم أقل بشكل كبير من الحد الأدنى المحدد من طرف فالكينمارك لمثل هاته المناطق والمقدر بـ400م^3/للفرد/السنة (Chenoweth, 2008, p. 8). يمكن أن نرجع الضعف في حجم الموارد المائية المستخدمة فلاحيا في الجزائر لمجموعة من النقاط، أهمها: طبيعية الفلاحة الجزائرية: تقليدية من حيث التقنيات وتعتمد على مياه التساقط بشكل رئيس، محدودية الموارد المائية لديها، ما يعني أن الحجم المخصص للقطاع الفلاحي مرتبط بما هو متوفر فقط.

يتطلب ضمان الأمن الغذائي عرضا كافيا من الموارد المائية، حيث قدرت دراسة للباحث "طويجيني" احتياجات الجزائر في المتوسط من الموارد المائية الوطنية لتحقيق الاعتماد الكلي على الإنتاج الفلاحي الوطني في توفير الغذاء للفترة (2012-2016) بـ81.77 مليار م^3/السنة (طويجيني، 2017، صفحة 404)، ما يمثل 700.70% حجم مواردها المائية المتجددة، و1220.44% حجم تخصيصها للموارد المائية للقطاع الفلاحي. وهنا تجدر الإشارة بأن اعتماد الجزائر بشكل رئيس على الموارد المائية المطرية في الإنتاج الفلاحي يهدد استقرار أمنها الغذائي، هذا بسبب تعرضها من حين لآخر لموجات الجفاف، ومع احتمال تعرضها للتغيرات المناخية السلبية مستقبلا.

2-3 ضعف المكننة الفلاحية

تعتبر الآلات الفلاحية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الفلاحية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الإنتاجية للهكتار وجني المحصول في الوقت الأمثل لتحقيق أكبر عائد ممكن. يمكن أن نوضح عدد الجرارات والحصادات التي يتم الاعتماد عليها في الجزائر مقارنة مع بعض الدول المختارة من خلال الشكل البياني رقم (05).

الشكل –5–: عدد الجرارات والحاصدات المستخدمة فلاحيا في الجزائر وبعض الدول المختارة سنة 2016 (جرار، حاصدة/100كلم² أراضي صالحة للفلاحة)

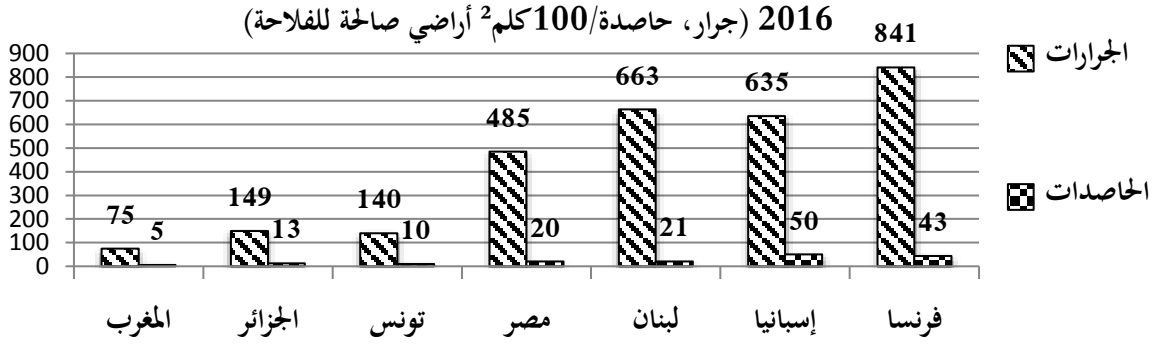

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف ,(WB, 2019) :(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018أ).

يتضح من الشكل البياني رقم (05) أن درجة الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر حسنة إذا ما قورنت مع دول مجاورة كالمغرب وتونس، لكنها ضعيفة جدا اذا ما قورنت مع دول متوسطية أخرى كمصر، لبنان إسبانيا وفرنسا. يمكن أن نفسر الضعف في الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر بضعف قدرة الفلاح على اقتناء هذه الآلات لغلاء أسعارها؛ فهو يلجأ غالبا لكرائها في أوقات الحرث والحصاد، ما يتسبب بشكل عام في تأخر عملية الزرع والحصاد عن فتراتها المثلى وبالتالي تتأثر المردودية الفلاحية بشكل سلبي. نشير أن نوعية المكننة المتاحة من حيث كونها قديمة أم حديثة يمكن أن تؤثر سلبا على مردود الفلاح وعلى تأديته للعمليات الفلاحية في الوقت وبالكم المناسبين.

2–4 ضعف استخدام الأسمدة الفلاحية والمبيدات الحشرية

تعتبر الأسمدة والمبيدات الحشرية الفلاحية من أهم مقومات المردودية الفلاحية العالية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنبات ومن الحشرات أو الأعشاب الضارة. يعبر معدل استخدامها إلى حد ما عن مدى وعي وكفاءة الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الفلاحية من جهة ثانية. يمكن أن نوضح متوسط حجم استخدام الأسمدة الفلاحية والمبيدات الحشرية في الجزائر بالمقارنة مع دول مختارة وكذا مع المتوسط العالمي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل –6–: حجم استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية في الجزائر مقارنة بدول مختارة عام 2016 (كلغ/هكتار)

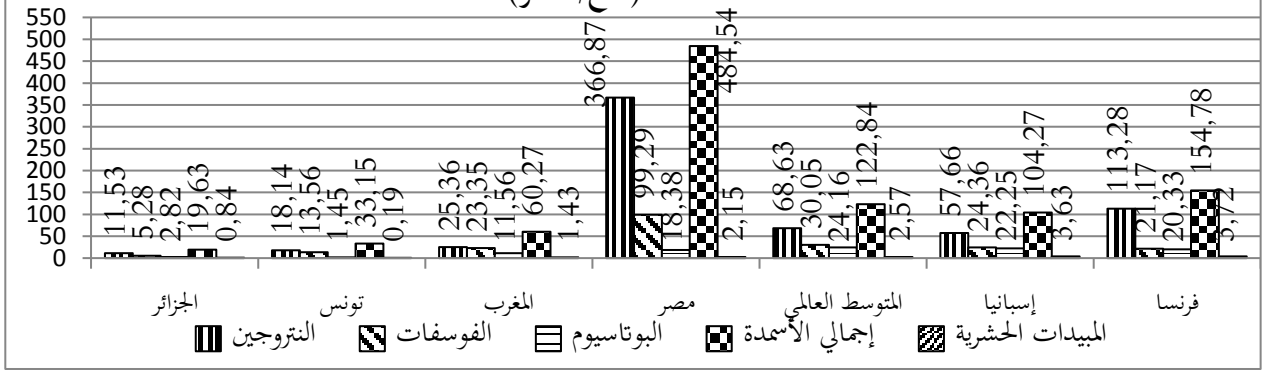

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف:.(FAO, 2019a), (FAO, 2019b)

يتضح من الشكل البياني رقم (06) أن متوسط حجم الأسمدة والمبيدات المستخدمة فلاحيا في الجزائر ضعيف جدا مقارنة بالمتوسط العالمي وبدول مجاورة كالمغرب وتونس، وكذا بالمقارنة مع دول أوربية تعتمد معايير سلامة غذائية عالية. يمكن أن نفسر ضعف استخدامها بمجموعة من العوامل أهمها: ضعف تكوين الفلاحين؛ ضعف قدرتهم عل شراء الأسمدة؛ عدم الحصول على الأسمدة المدعومة حكوميا في أوقاتها ما يتسبب في عدم استغلالها؛ منع استخدام الأسمدة في المناطق التي تحتوي مياه جوفية كبيرة حفاظا عليها من التدهور؛ اختلاف نوع ومكونات التربة من منطقة إلى أخرى.

2–5 ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي

يعتبر حجم الإنفاق على البحث العلمي مؤشرا دالا على الأهمية التي توليها الدولة لتلبية حاجاتها بالاعتماد على إدماج نتائج هذا البحث في خططها التنموية. يفيد حجم الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي بالأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة أو بالمكانة التي يحتلها فيها، بحيث يشير عموما كبر حجم الإنفاق على الاهتمام بالقطاع وتطوره، بينما يبين صغر حجم الإنفاق ضعف الاهتمام به وتخلفه. يمكن أن نوضح حجم الأنفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين المتخصصين في الفلاحة في الجزائر مقارنة ببعض الدول المختارة من خلال الجدول رقم (06).

الجدول –6–: الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين الفلاحيين في الجزائر ودول مختارة سنة 2012.

البيان / الدولة	الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي		عدد الباحثين الزراعين	
	المبالغ: مليون دولار أمريكي (كمعادل للقدرة الشرائية 2005)	% من إجمالي الناتج المحلي الفلاحي	الإجمالي	% متحصلين على الدكتوراه

الجزائر	81.7	0.21	593.4	%23
المغرب	131.2	0.49	556.3	%40
تونس	55.9	0.64	541.6	%62

المصدر: من إعداد الباحثة وبتصرف:(Stads, Ait-Oubelli, & Badwan, 2014, pp. 2-3) .

يتبين من الجدول (06) أن معدل الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر ضعيف مقارنة مع تونس والمغرب، بحيث يساوي فيهما 2.33 و3.04 مرة ما تنفقه الجزائر على التوالي، هذا بالرغم من أنها تعد أغنى منهما. تحتوي الجزائر على العدد الأكبر من الباحثين الفلاحيين مقارنة مع تونس والمغرب، لكن هذا العدد لا يعتبر كافيا إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم النشاط الفلاحي الفعلي والممكن في الجزائر مقارنة بهما، كما أن نسبة الباحثين المتحصلين على الدكتوراه في تونس والمغرب أكبر من الجزائر، ما يدل على نقص في الكفاءات العلمية العالية القادرة على تنفيذ وإدارة بحوث ذات جودة من جهة، والتواصل الفعال مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالنشاط الفلاحي من جهة ثانية.

تعتبر وضعية البحث العلمي عامة في الجزائر من أهم القيود التي لازالت تعيق إلى اليوم مساعي التنمية، حيث أن أغلب البحوث المتخصصة ذات طابع أكاديمي، بعيدة كل البعد عن حل المشاكل الفعلية في مختلف القطاعات، هذا خصوصا بسبب الفجوة الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث في الجزائر من ناحية والبيئة بما تتضمنه من مؤسسات من ناحية أخرى.

2-6 ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي

إن الدول لا تستطيع تحقيق التنمية بمجهوداتها لوحدها، فالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي يلعب دورا هاما في دفعها في مختلف القطاعات على رأسها القطاع الفلاحي، بحيث يمكن من توفير الوسائل البشرية المالية والمادية والتقنيات المتطورة، ما ينعكس بشكل إيجابي على توفير فرص العمل، تحسين مداخيل الفلاحين، ورفع المردودية الفلاحية بشكل كبير. بالنسبة للجزائر تفيد معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بضعف مساهمة الخواص في الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث قدر إجمالي عدد المشاريع الخاصة الموجهة له خلال الفترة (2002-2017) بـ1342 مشروع بقيمة إجمالية 260.75 مليار دج، ما يمثل 1.82% القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة، منها 13 مشروع خاص أجنبي بقيمة

5.768 مليار دج، ما يعادل 0.23% القيمة الكلية للاستثمارات الأجنبية و2.21% القيمة الإجمالية للاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاع الفلاحي (ANDI, 2018).

2-7 ضعف الارتباط بالأرض

يعد هذا العائق اجتماعيا، وهو متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحيين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياتهم الريفية، خاصة فترتي الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي (العشرية السوداء)، حيث شكلت قيدا حال دون تكوين وإرساء طبقة من الفلاحين المرتبطين بالأرض، يمتلكون حيازة دائمة للعقار الفلاحي وركام معرفي مكتسب الزراعية (بالسعود، 2003، صفحة 12). يبرز ضعف ارتباط الفلاحين بالأرض في الجزائر بشكل واضح في تراجع نسبة السكان الريفين إلى إجمالي تعداد السكان، حيث بلغت هذه النسبة 66.78% عام 1962 ومن ثم تراجعت لـ38.49% سنة 2002 ووصلت لـ27.37% عام 2018 (WB, 2019).

خاتمة

يعد الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر ضعيف مقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها وبالمجهودات التي بذلتها، وهو ما يتضح من خلال العجز الكبير الذي يعاني منه كل من الميزان التجاري الفلاحي والتجاري الغذائي، وكذا ضعف مساهمته في الناتج المحلي الخام. كما أن مكانة هذا القطاع في الاقتصاد في تراجع مستمر بسبب تراجع عدد العمال الفلاحيين وكذا مكانته لدى المجتمع من خلال إهمال الفلاح للنشاط الفلاحي.

تعبر المجهودات المالية الموجهة للاستثمار العمومي عامة والفلاحي خاصة عن إرادة الجزائر في دفع عجلة التنمية، لكنها تبقى رهينة التقلبات في سوق المحروقات، ما يفسر تذبذبها، وهنا تطرح بقوة إشكالية استدامة تمويل الخزينة العمومية والمرتبط أساسا بمداخيل الجباية البترولية. الجدير بالإشارة أن الجزائر بالرغم من إيراداتها المالية المرتفعة لم تعطي القطاع الفلاحي حقه في التنمية الفعلية برصد مبالغ مالية كافية لدفع حلقة البحث العلمي الفلاحي، والتي تعد الأهم. هذا إضافة إلى أن مجهودات الدولة لوحدها لا تعد كافية في ظل ضعف جذب المستثمرين الخواص وخاصة الأجانب منهم على الاستثمار في هذا القطاع.

تواجه الجزائر في مساعيها لتنمية القطاع الفلاحي العديد من المعيقات، أهمها: محدودية توفر الموارد المائية للري الفلاحي، حيث بين كل من معدل التخصيص وكذا متوسط نصيب الفرد من المياه المستخدمة في القطاع الفلاحي في الجزائر أنهما ضعيفان. تعاني الفلاحة الجزائرية كذلك من العديد من المعيقات التي حالت دون النهوض بها، من أهمها: ضعف المساحة الصالحة للفلاحة تراجعها بسبب التوسع العمراني على حسب الأراضي الفلاحية؛ ضعف القدرة على

التكيف مع الظروف المناخية؛ ضعف المكننة واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية الفلاحية ما يحد بشكل كبير من المردودية؛ ضعف ارتباط الفلاح بالأرض وإهماله لها لأسباب ومخلفات أمنية سياسية وتنموية من جهة ولجاذبية المدن لتوفرها على المرافق الضرورية مقارنة بالريف من جهة ثانية. الجدير بالإشارة هنا أن المعيقات التي تم نقاشها لا تشمل كل القيود المفروضة على القطاع الفلاحي في الجزائر، كالقيود التسويقية والتمويلية خاصة ما ارتبط بها بمشاكل القروض، والتي يمكن أن تخصص لها دراسات مستقلة.

قائمة المختصرات:

الاختصار	البيان
ANDI	L'Agence Nationale de Développement de l'Investissement
APS	Algeria Press Service
BA	Bank of Algeria
CNES	Conseil National Économique et Social
DGD	Direction Générale des Douanes
FAO	Food and Agriculture Organisation
IPEMED	Institut de Prospective Économique du Monde Méditerranées
ONS	Office National des Statistiques
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
WB	World Bank
WTO	World Trade Organization

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الأمانة العامة للحكومة. (2000-2018). قانون المالية وقانون المالية التكميلي. *الجريدة الرسمية*(أعداد متفرقة).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018). *الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية* (المجلد المجلد 37). الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018أ). *القسم الخامس: مدخلات الإنتاج الزراعي والقروض الزراعية*. تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر, 2020، من http://www.aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm

زهير عماري. (2014). تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/2009). بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

زين العابدين طويجيني. (05 مارس, 2017). أهمية الموارد المائية في ضمان الأمن الغذائي بالجزائر. قسنطينة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير. أطروحة دكتوراه غير منشورة.

عمر بالسعود. (10 ديسمبر, 2003). الفلاحة في الجزائر من الثورة الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002). *مجلة إنسانيات*(22).

نبيل بوفليح. (23-24 نوفمبر, 2014). دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. *الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي*. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

وزارة الموارد المائية. (2016). *الماء: الري*. تاريخ الاسترداد 20 جانفي, 2021، من http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar

المراجع باللغات الأجنبية

ANDI. (2018, juin). *Bilan des déclarations d'investissement 2002-2017*. Retrieved January 07, 2021, from ANDI: http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

APS. (2019, féverie 10). *Le taux de chômage en Algérie à 11,7% en septembre 2018*. Retrieved december 15, 2020, from APS: http://www.aps.dz/economie/85301-le-taux-de-chomage-en-algerie-a-11-7-en-septembre-2018

BA. (2015). *Tendances financieres et monetaires au premier trimestre 2015.* Algérie : Bank of Algeria.

Bessaoud, O. (2017, octobre 18). La question foncière en Algérie. Entretien avec Omar Bessaoud. (C. Sauzion, Interviewer) agter.

Chenoweth, J. (2008, September 15th). Minimum Water for Social and Economic Development. *Journal of Desalination*, *229*(1–3).

CNES. (2004). *La configuration du foncier en Algérie :Une contrainte au développement économique.* Algérie: CNES.

DGD. (2019). *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période: année 2018).* Alégrie: Direction Générale des Douanes; Direction des Études et de la Prospective. Retrieved March 2020, from Direction des Études et de la Prospective.

Falkenmark , M., Lundqvist , J., & Widstrand , C. (1989, November). Macro-Scale water scarcity requires micro-scale approaches: aspects of vulnerability in semi-arid development. *PubMed, 13*(4), pp. 258-267.

FAO. (2015). *Food Outlook : Biannual report on global food markets.* Rome: FAO.

FAO. (2018). *World food and agriculture –statistical pocketbook 2018.* Rome: FAO.

FAO. (2019, April 15). *AQUASTAT Main Database*. Retrieved january 13, 2021, from http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/results.html

FAO. (2019a). *Nutrient phosphate, Nutrient nitrogen and Nutrient potash Use per area of cropland*. Retrieved January 23, 2021, from FAOSTAT: http://www.fao.org/faostat/en/#data/EF/visualize

FAO. (2019b). *Pesticides - Use per area of cropland (kg/ha) 2016*. Retrieved november 23, 2020, from FAOSTAT: http://www.fao.org/faostat/en/#data/EP/visualize

GRAIN. (2014, March). Hungry for land: small farmers feed the world with less than a quarter of all farmland. *Hungry for land dataset*. Spain: GRAIN.

IPMED. (2019, Mars). Réutilisation des eaux usées traitées en Méditerranée et impacts sur les territoires. *Ipemed palimpseste, 19*. Paris: IPMED.

Ministère des finances. (2019). *Balance commerciale*. Retrieved january 03, 2021, from Ministère des finances: http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html

ONS. (2000-2018). *Les comptes économiques en volume de 2000 à 2018. Données statistiques N°75, N°787, N°862.* Algérie: ONS.

ONS. (2013). Emploi. In ONS, *Rétrospective statistique (1962-2011).* Algérie: ONS.

ONS. (2015). *Activité, emploi & chômage.* Alégrie: ONS.

ONS. (2016). *Activité, emploi & chômage.* Algérie: ONS.

OPEC. (2019). *Annual Statistical Bulletin.* Retrieved january 18, 2021, from OPEC: https://asb.opec.org/index.php/data-download

Stads, G.-J., Ait-Oubelli, M., & Badwan, R. (2014, September). Agricultural R&D Indicators Factsheet: Algeria. Algeria: ASTI.

WB. (2019). *World Development Indicators.* Retrieved january 25, 2020, from WB Main Database: http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/

WTO. (2001). *Notes Techniques: Définition et méthodes.* Geneva: WTO.

WTO. (2019). *Merchandise trade by commodity: Agriculture Products*. Retrieved december 20, 2020, from WTO Main Database: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramHome.aspx?Language=E

WTO. (2019a). *Merchandise trade by commodity: Food.* Retrieved december 16, 2020, from WTO Main database: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBStatProgramHome.aspx?Language=E